http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

استغرقت ربع ساعة فقط... وثيقة لرئيس البرلمان المؤقت بشأن الكتلة الأكثر عدداً

جلسة شكلية للبرلمان تبقى مفتوحة حتى إشعار آخر

□ بغداد/المدى

انتهت جلسة شكلية للبرلمان العراقي هو الثاني منذ الاطاحة بصدام في ربيع ٢٠٠٣، الاثنين بابقائها مفتوحة واقتصرت على اداء القسم للنواب الجدد بعد مئة يوم من الانتخابات التشريعية.

وقال النائب عن التحالف الكردستاتي فؤاد معصوم الذي تولى رئاسة الجلسة كونه الاكبر سنا بعد اعتذار النائب حسن العلوي

"نيابة عن الشعب نفتتح الجلسة الاولى من الدورة الثانية، لمجلس النواب".

وحضر الجلسة سفراء اجانب وعرب وممثل الامين العام للامم المتحدة آد ميلكرت وممثل الجامعة العربية ناجي شلغم ورجال دين وشخصيات سياسية وزعماء عشائر.ويبلغ عدد النواب ٣٢٥ في البرلمان الجديد.

وقال معصوم بعد اداء القسم للنواب الجدد باللغتين العربية والكردية"كان من المفروض ان ننتخب هيئة الرئاسة للمجلس وحسب المشاورات، التي اجريناها صباح اليوم"الاثنين"وجدنا ان هناك حاجة الى مزيد من التشاور".

واضاف"لذلك، تبقى الجلسة مفتوحة".

وتابع ان"الناخبين الذين جازفوا بارواحهم يتطلعون الى ان نسرع في تشكيل الرئاسات الثلاث".

وأضاف معصوم أن"مجلس النواب ليس من مهمته تكليف الجهة الأكبر لتشكيل الحكومة"، مشيرا إلى أن"استثناء نائبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء كان لأجل عدم تعارض الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية".

وأكد معصوم أن"انعقاد الجلسة متوقف على الحوار والتقارب بين الكتل السياسية"، معربا عن أمله أن"تعقد الجلسة خلال الأيام المقبلة وأن تصل إلى تشكيل هيئة الرئاسة".

ولم تستغرق جلسة الافتتاح سوى ربع ساعة.وستبقى الجلسة حتى الاتفاق على الرئاسات الثلاث، الجمهورية والحكومة والنواب.

وكان البرلمان السابق قد ابقى العام ٢٠٠٥ جلسته الاولى مفتوحة لمدة ٤١ يوما.

ويتعين على البرلمان انتخاب رئيسه ونائبيه والرئيس الجديد للجمهورية، الذي يقوم بدوره بتكليف زعيم الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة المقبلة.

لكن سياسيين ودبلوماسيين يعربون عن اعتقادهم بان الجمود السياسي في البلد لن ينتهي قبل اسابيع عدة للتوصل الى اتفاق شامل بشأن توزيع المناصب الرئيسية في الدولة.

وكانت المحكمة الاتحادية، ارفع هيئة قضائية في البلاد، قد صادقت على نتائج الانتخابات النهائية، والتي أدت الى حصول القائمة العراقيةعلى ٩١ مقعدا ودولة القانون على ٨٩ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٥.ويعتبر علاوي ان تكليفه بتشكيل الحكومة حق دستوري لكن الاندماج بين"ائتلاف دولة القانون"و"الائتلاف الوطني العراقي"تحت مسمى"التحالف الوطني"(١٥٩ مقعدا) سيحرمه من ذلك لان التحالف اصبح يمثل القوة الرئيسية في البرلمان حاليا.

الا ان الكتلة الاكثر عددا، التي يمكنها الاعتماد على دعم القوى الكردستانية لنيل غالبية كبيرة في البرلمان، ما تزال تشهد مفاوضات متعثرة للتوصل الى اتفاق على مرشح واحد الى منصب رئيس الوزراء. ففيما يقدم ائتلاف دولة القانون مرشحه الوحيد رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، مايزال الائتلاف الوطني العراقي يبحث في اكثر من مرشح من بين صفوفه.

وحسب مصادر مقربة من التحالف الوطني، فان لجنة الحكماء المؤلفة من الطرفين، والمكونة من ١٤ عضوا، ربما، تقوم بمهمة انهاء ملف مرشح التحالف الوطني لتشكيل الحكومة، فيما ترى بعض القيادات من داخل التحالف ان التصويت داخل البرلمان على اكثرمن مرشح من التحالف، ربما، يكون آخر الحلول.

وكان دبلوماسيون غربيون قد قالوا انهم لا يتوقعون"تشكيل الحكومة قبل بداية رمضان"الذي يبدأ في نحو العاشر من آب.ولا ينص دستور العراق، كما هو الحال في لبنان، على توزيع المناصب الرئيسية في الدولة على اسس طائفية، لكن الآراء قد استقرت منذ ٢٠٠٥ على ان يحصل السنة والاكراد على رئاسة الدولة والبرلمان.

وتعول بعض الكتل على تدخل اميركي يساعد على حلحلة الامور لانتخاب الرئاسات الثلاث ضمن صفقة واحدة.

وفي هذا السياق، اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية الجمعة،ان مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الاوسط جيفري فيلتمان سيزور العراق الاسبوع الحالي لاجراء محادثات تتعلق بتشكيل الحكومة.

وقال ان فيلتمان"سيبحث التطورات في البلاد"وسيركز خصوصا على عملية"تشكيل الحكومة".

واضاف"سيلتقي مسؤولين عراقيين وموظفي السفارة والقوات الاميركية لتقييم التقدم الحاصل بشأن علاقتنا مع العراق نحو شراكة مدنية".

وكان رئيس الجمهورية العراقي جلال طالباني، قد دعا في الخامس من حزيران الجاري، جميع القوائم الفائزة في الانتخابات النيابية إلى"تبادل الأراء لتحديد موعد لانعقاد إلجلسة الأولى للبرلمان الجديد ضمن الأطر، التي نص عليها الدستور، كما حث الكتل على الإسراع بتقديم مقترحاتها لإصدار مرسوم جمهوري بذلك. وجاءت الدعوة لعقد الجلسة الأولى لمجلس النواب بعد شد وجذب استمر أكثر من شهرين، اختلفت فيها الكتل الفائزة بشأن النص الدستوري المتعلق بأحقية الكتلة الفائزة بتشكيل الحكومة، إذ ينص الدستور العراقي وفقا لمادته الـ ٧٦ على أحقية الكتلة النيابية الأكثرعددا في تشكيل الحكومة، فيما يصر ائتلاف العراقية (٩١ مقعدا) على أن النص يشير إلى القائمة الفائزة بالانتخابات، في وقت يعتبر ائتلاف دولة القانون (٨٩ مقعداً) أن النص يعني أي تكتل قد ينشأ نتيجة اندماج أو تحالف أي من الكتل الفائزة بعد الانتخابات.

وحسب مصادر من دولة القانون،فان التحالف الوطني"١٥٩"مقعدا، قد قدم وثيقة لرئيس البرلمان المؤقت، تؤكد ان التحالف الوطني هو الكتلة الأكثر عددا في البرلمان والتي يحق لها تشكيل الحكومة، وحسب عباس البياتي القيادي في دولة القانون، فان الوثيقة الرسمية، التي سلمت الى فؤاد معصوم،الرئيس المؤقت للبرلمان، موقعة من ١٠ نواب من التحالف الوطني الجديد، والوثيقة تؤكد حق الكتلة الأكثر عددا بتشكيل الحكومة بموجب المادة ٧٦ من الدستور

وينص الدستور العراقي على أن رئيس الجمهورية يدعو مجلس النواب الجديد للانعقاد خلال خمسة عشر يوما من مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات، ويجب على المجلس الجديد أن يختار في جلسته الأولى رئيسا له ونائبين للرئيس، ثم يقوم مجلس النواب خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما بانتخاب رئيس الجمهورية، ويقوم الأخير خلال خمسة عشر يوما بعد انتخابه، بتكليف مرشح الكتلة الأكبر في مجلس النواب بتشكيل الحكومة، ويكون أمام رئيس الوزراء المكلف ثلاثون يوما لإنجاز مهمته، فإذا لم ينجح يكلف رئيس الجمهورية شخصا بديلا عنه.

وقال عضو التحالف الوطني خالد العطية"ان اكبر كتلة برلمانية مع انعقاد الجلسة الافتتاحية هي التحالف الوطني"واضاف في مؤتمر صحفي"ان تفسير المحكمة الاتحادية واضح بشأن الكتلة البرلمانية الأكثر عددا، وهي الكتلة التي تشكل داخل البرلمان، ونحن حتى الآن الكتلة الأكثر عدد والباب سيبقى مفتوحا لان تتشكل كتلة برلمانية اكبر من التحالف الوطني، وبشأن الآراء التي تقول ان المحكمة الاتحادية، قدمت بيانا وليس قرارا،قال العطية: ان المحكمة الاتحادية لاتصدر آراء أو تحليلات، بل قرارات ملزمة للجميع".

كاشفاً عن جهله بالتأريخ النضالي للشعب العراقي

الدنبوس: العراقيون غير مؤهلين للديمقراطية والذين كتبوا الدستور مجموعة من المهجرين !!

□ بغداد/المدى

من المخجل حقا ان نرى قياديا سياسيا عراقيا في فترة مابعد سقوط الدكتاتورية الصدامية يتحدث بنفس لغتها ومفاهيمها، المنطلقة أساساً من احتقار الشعب وتأريخه ونضاله. عدنان الدنبوس، لأحد يعرف عنه شيئا سوى انه قيادي في القائمة العراقية، التي يترأسها إياد علاوي، والذي وضعه التغيير، الذي حصل في العراق، في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ونشوء الديمقراطية،على انقاض الاستبداد والقمع والارهاب الرسمي، في الموقع الذي هو فيه، هذا التغيير الذي يرفض نتائجه الدنبوس، هو من وضعه في مكانه السياسي، الذي يصرح ما يشاء في العراق الديمقراطي من دون ان يعترض طريقه"قصاصو الألسن"من فدائيي صدام.

في مقابلة صحفية للدنبوس اجراها معه صباح الخفاجي لوكالة ايلاف، يقول الدنبوس، ان الذين كتبوا الدستور هم"المهجرون العائدون من الخارج الذين لم يضعوا في الحسبان الظروف والآثار التي خلفتها فترة حكم صدام حسين"الدنبوس اذاً، لا يعترف بكل الجهود والتضحيات التي قدمت من اجل وضع دستور لبلد انهكته الدكتاتورية والاحكام العرفية، والدساتيرالمؤقتة، وهو يستهين بقوى المعارضة العراقية التي قدمت الاف الشهداء على طريق اقامة النظام الدستوري في العراق، في الوقت نفسه، الذي كان الدنبوس وأمثاله يقدمون فروض الطاعة لنظام الرذيلة.. الدنبوس الذي يرفع الشعارات الديمقراطية، ويتحدث رئيس قائمته باستمرارٍ عن بناء العراق الديمقراطي، يقول بالحرف الواحد مستهزئا بالسؤال وصاحبه والعراق وتجربته، بلا أي احساس بالمسؤولية في الأقل تجاه العراقيين، الذين استشهدوا دفاعاً عن صناديق الاقتراع التي أوصلته ورئيس قائمته إلى عضوية البرلمان، يقول الدنبوس"اي ديمقراطية هذه؟. النظام البرلماني لاينفع في العراق ولا ينسجم مع طبيعة وتركيبة الشخصية العراقية! ويتساءل الدنبوس: متى اصبح العراقي مؤهلا لاختيار رئيس وزراء أو رئيس جمهورية أو برلمان"لن نناقش تناقضاته، بين احتقار اختيارات العراقي وبين تمسكه الشديد بنتائج الانتخابات، لكن الذي لم يهز شعرة في شوارب الدنبوس، ان يعتبر الشعب العراقي قطيعا يساق الى حيث يراد له، ولا ندري في اية جامعة تخرج الدنبوس ليتحدث بكل ارتياح عن الجوانب السيكولوجية في شخصية العراقي، ومن فرط جهله، انه لايعرف تأريخ نضال الشعب العراقي من اجل الحرية والديمقراطية والتحرر والحياة الكريمة، المؤكد ان جهله لايفسح له مجالا للنظر أبعد من أرنبة انفه، ولو سأله الزميل الذي اجرى اللقاء معه، عن مدى أو سعة معرفته بتأريخ النضال الوطني العراقي، ومعرفته بفداحة التضحيات التي قدمها شعبنا في سوح الإعدامات، في ظل الانظمة الدكتاتورية،وصعود النخب الخيرة من الشعب العراقي الى منصات المشانق وهم يهتفون بحياة الشعب في لحظات حياتهم الاخيرة، لو سألت الدنبوس، وفق منطلقاته هذه، عن انتفاضة ١٩٩١، لقال لك مبتسما"انها انتفاضة حرامية". وعن المقابر الجماعية لقال لك من دون ادنى احساس، انهم من الخونة، ولو سألته عن انتفاضات الشعب العراقي من اجل الحرية، لقال لك"كذب في كذب"!!

في اجابة اخرى له يقول الدنبوس"الدكتاتورية جزء من الحياة والواقع العراقي، العراقيون مسلمون عشائريون، المسلمون يؤمنون بمقولة، اطيعوا أولي الامر منكم.... ومن أين تأتي للعراقيين الديمقراطية." ولم يسأل نفسه، على سبيل المثال، عن الطريق الذي اوصله الى موقعه في العراقية، واي الطرق اتاحت له فرصة"التحليل الستراتيجي"للوضع العراقي، واي السبل اظهرته على شاشات الفضائيات، في الوقت الذي لم يكن معروفا فيه إلافي اطار بلدته الصغيرة. افتراء حقيقي، على الوقائع، وازدراء لتأريخ الشعب العراقي وتجربته السياسية، التي قدم من اجلها الكثير من الدماء. لغة الدنبوس مشبعة بالروح الطائفية، يقول في مكان من المقابلة"(المالكي وحزب الدعوة لن ينالا رئاسة الوزراء مجددا، وتأتي الرياح بما لاتشتهي السفن، والرياح هنا شرقية وشديدة على نوري المالكي وحزب الدعوة).

لايحتاج هذا المقطع الى تعليق من فرط إظهار نفسه، باعتباره خطابا طائفيا بامتياز، بدلالة المادة"الرياح الشرقية"هنيئا لإياد علاوي العلماني على قيادات من هذا الطراز مع غيرها التي لفظها الشارع العراقي.

بالنسبة للبكاء على تشكيل الحكومة ومنصب رئاسة الوزراء، يقول الدنبوس"اذا لم يصبح إياد علاوي رئيسا للوزراء فسيغادر العراق"بالنسبة لسفر علاوي فهو رجل لم يقصر صراحة بهذا الجانب وهي قضية شخصية جدا، بالنسبة الى تشكيل الحكومة، من يقف بوجه العراقية، اذا استطاعت ان تشكل الحكومة، ولماذا هذا الاستفراد في التشكيل، وهل العراقية حصلت حقاً على اكثر مقاعد البرلمان التي تعني ٥٠ زائد واحد؟!

ولاطلاع القارىء على المزيد من هذه الآراء، التي تعتدي على حقوقه من دون ان تجد رادعا لها على المستوى القانوني. وسوق صاحبها الى سوح القضاء ليتأكد بنفسه، كيف تكون الديمقراطية، وليعلموه في الاقل بتأريخ الشعب العراقي. فإننا ننشرها نصاً، كما هي منشورة على موقع إيلاف، ونحيل المهتمين الى الاطلاع عليها، ونطالب القانونيين بمحاسبة مثل هذه الشخصيات، التي تبرز في الظلام وهو الذي يقول في المقابلة، في العراق"أمر دبر بليل".

نص الحوار مع القيادي في القائمة العراقية عدنان الدنبوس كما جاء في موقع "إيلاف"

المالكي وحزبه الدعوة لن ينالا رئاسة الوزراء مجدّدًا

إذا لم يصبح علاوي رئيساً للوزراء فانه يغادر العراق

أكد عدنان الدنبوس أن إياد علاوي سيغادر العراق اذا لم يصبح رئيسًا للوزراء، مشدّدًا على أن نوري المالكي وحزب الدعوة لن ينالا رئاسة الحكومة للفترة المقبلة، مشيرًا إلى أن الرئاسات العراقية الثلاث سيتمّ حسمها في صفقة واحدة.

وقال القيادي في القائمة العراقية عدنان الدنبوس إن الرئاسات الثلاث سيتم حسمها بصفقة واحدة وفقا لاتفاقات بين قادة الكتل السياسية وأطراف أخرى لم يسمها، وقال إن رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي وحزب الدعوة لن يحصلا على منصب رئاسة الوزراء مجدّدًا على الاطلاق.

□ بغداد/صباح الخفاجي

واضاف الدنبوس في مقابلة مع"ايلاف"ان بين كتلة العراقية وائتلاف دولة القانون برئاسة عمار الحكيم اتفاقات وتفاهمات حول تشكيل الحكومة داعيا لأن يأخذ الاستحقاق الدستوري حقّه. وهنا ما جاء في المقابلة:

■ هل تعتقد ان عقد الجلسة البرلمانية الأولى سيفرز أزمة رسمية؟

– نعم قد تكون افتتاحاً لأزمة سياسية كبيرة، لكن المشكلة الأكبر هي الدستور، لأنه كتب في ظروف غير طبيعية. فقد كان البلد خاضعاً لفوضى ومن كتب الدستور هم المهجرون العائدون من الخارج الذين لم يضعوا في الحسبان الظروف والآثار، التي خلقتها فترة حكم صدام حسين.

الدستور كتب في عجالة ويحتوي على ثغرات مميتة نجني ثمارها اليوم. الدستور هو المشكلة الأساسية ويبدو أن فوز القائمة العراقية قد احدث صدمة للوسط السياسي العراقي ولدولة القانون تحديدًا وعملوا على محاربتنا تارة عن طريق الاجتثاث وأخرى بحجب ومنع مرشحين فائزين ثم فشلوا فلجأوا إلى إعادة العد والفرز وفشلوا أيضًا ثم قدموا طعونًا غير قانونية وأيضًا فشلوا كما ستفشل كل محاولاتهم الأخرى.

■ التحالف الذي أعلن بين دولة القانون والائتلاف الوطني كيف تراه العراقية؟

–هذا التفاف آخر ضد القائمة العراقية، التحالف ليس لديه صفة رسمية هو تحالف شكلي، فهم لم يحسموا تسمية مرشح رئاسة الوزراء ولم يتوصلوا لاتفاقات او تفاهمات بشأن أي شيء. هناك ملفات المعتقلين من التيار الصدري والملاحقات القضائية وهناك مشاكل كبيرة بين دولة القانون والمجلس الاعلى الإسلامي، ولكن ليس أمامهم سوى ان يعلنوا ظاهريًا عن تحالف ليدخلوا البرلمان. ونحن لسنا ضد تحالف الائتلافين لكن هناك فقرة دستورية تصب في مصلحة القائمة العراقية، التي تفيد أن الكتلة الفائزة بالانتخابات، هي التي تشكل الحكومة وليس الكتلة، التي تتشكل بعد الانتخابات وسنتمسك بحقنا للنهاية.

■ لكن الديمقراطية هي هكذا لماذا تنزعج العراقية من تحالف الائتلافين؟

– أي ديمقراطية هذه؟. النظام البرلماني لا ينفع في العراق ولا ينسجم مع طبيعة وتركيبة الشخصية العراقية، متى أصبح العراقي مؤهلاً لاختيار رئيس وزراء او رئيس جمهورية برلمانيا؟ النظام الرئاسي أكثر ملاءمة وانسجاما مع طبيعة العراق بكل ظروفه.

■ نواب في العراقية مثل العلوي ينتقدون انفرادية وعمل لجان المفاوضات وفشلها؟

– حسن العلوي استشاط غضبًا لأنه لم يسمَّ ضمن وفد العراقية الذي زار السيستاني ولولا علاوي لما وصل حسن العلوي الى البرلمان. علاوي يترفع عن الصغائر ولا يتدخل إلا في الأمور الكبيرة أقول ذلك عن دراية واطلاع بحكم قربي من علاوي. ولا يشرف علاوي على عمل اللجان.لجنة المفاوضات متكونة من ٢٠ نائبًا انا واحد منهم واللجنة تقرر تشكيل وتسمية لجان ووفود المفاوضات.

■ لماذا يصر إياد علاوي على نيل كرسي رئاسة الوزراء، لمَ لا يتم تغليب مصلحة العراق مثلا؟

–إياد علاوي انتخب ليكون رئيسًا لمجلس الوزراء في العراق وان لم يصبح علاوي رئيسًا للحكومة فإنه سيغادر العراق.

■ ان لم يصبح إياد علاوي رئيسًا للحكومة يغادر العراق؟ ألا يعتبر هذا دكتاتورية؟

–الرجل تم انتخابه ليكون رئيسًا للوزراء وهذا حقه، وأما بخصوص الدكتاتوريات، فالدكتاتورية جزء من الحياة والواقع العراقي، العراقيون مسلمون عشائريون. المسلمون يؤمنون بمقولة أطيعوا أولى الأمر منكم، أما في العرف العشائري فلا يوجد لا تمييز ولا استئناف ومن أين تأتي للعراقيين الديمقراطية؟! نعم لدينا في العراق قشور الديمقراطية. لكن أين المنظمات الحكومية، التي عملها أن تكون كوابح لدكتاتورية رئيس الوزراء او غيره أين مجلس الخدمة أين ديوان الرقابة، أين الأعلام الحر الذي يقيد المسؤول ويحاسبه، أين منظمات المجتمع المدني؟ يجب تقنين ووضع كوابح للديمقراطية فمن غير المعقول ان يصبح المدير العام والوزير والنائب كلهم (ملياردرية) هذا أمر يحدث فقط في العراق متى يتوقف والى أين يصل العراق؟

■ نواب في دولة القانون يتحدثون عن أموال عربية طائلة دفعت لشراء منصب رئاسة الوزراء للقائمة العراقية؟

– هذا ا كلام مرفوض. القائمة العراقية، هي التي فازت في الانتخابات. فمن يسرق من؟. الفائز ام الخاسر؟

■ ما الذي أثمر عن محادثاتكم الاخيرة مع الائتلاف الوطني؟

–قبل ايام كنا مع عمار الحكيم وبيننا اتفاقات وتفاهمات بشأن تشكيل الحكومة، واتفقنا ان يأخذ الاستحقاق الدستوري حقه. ومن جانبنا لا يوجد تراخ او تراجع عن حقنا الدستوري في نيل كل استحقاقاتنا.

■ هل يستغرق تشكيل الحكومة مزيدًا من الوقت؟

–الامور متأزمة جدًا جدًا. وولادة الحكومة ستكون متعسرة وستحتاج إلى عمليتين قيصريتين وليس واحدة.

■ هل يعني هذا ان العراقية قد تنسحب ان لم تشكل هي الحكومة؟

–لا استبعد انسحاب العراقية في حال عدم نيلها حقها الدستوري في تشكيل الحكومة.

■ هناك كلام عن اتفاقات على نيل العراقية مناصب ووزارات سيادية من دون كرسي رئاسة الحكومة؟

– العراقية لا تطمح بمناصب سيادية وستتنازل عن كل المناصب الأخرى في حال الحصول على رئاسة الوزراء.

■ الولايات المتحدة ترى في إياد علاوي شخصية مقلقة فهو لا يبقى في العراق لفترة أكثر من شهرين مستمرين؟

–إياد علاوي لم يغادر العراق خلال ترؤسه لرئاسة الوزراء والعراقيون انتخبوه حتى وان كان خارج العراق.

■ أعلنت العراقية عن دعمها لعادل عبد المهدي في حال لم تحصل على رئاسة الوزراء. لماذا؟

–نحن نعمل ونطمح الى أن يكون إياد علاوي هو رئيس الوزراء، لكني أقول أن حظوظ نوري المالكي وحزب الدعوة ضعيفة جدًا جدًا، ان لم تكن معدومة وحتى لو لم يصبح إياد علاوي رئيسًا للوزراء فإن المالكي وحزب الدعوة لن ينالاها مجدّدًا، وتأتي الرياح بما لا تشتهي السفن والرياح هنا شرقية وشديدة على نوري المالكي وحزب الدعوة.

■ هناك كلام عن طرح ٣ مرشحين لرئاسة الوزراء داخل البرلمان ثم يتم الاتفاق على تسمية واحد منهم. هل هذا صحيح؟

–لن يتم حسم أي شيء في البرلمان. رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان كلها ستتم بصفقة واحدة.

■ كيف يتحقق ذلك؟

–سيتم الاتفاق بين قادة الكتل السياسية وإطراف أخرى على تسمية الرئاسات الثلاث، كلها بصفقة واحدة لن يمر او يحدث أي شيء في العراق وفقا للآليات الدستورية وإنما يتم وفق طريقة"أمر دبر بليل".